مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: حالة البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2014-2020).

The contribution of Islamic banks to the promotion of financial inclusion: The Case of Islamic Banks of Jordan for the Period (2014-2020)

لعفيفي الدراجي[1]، بوغازي وداد[2*]

[1]مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري- جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، lafifi.derradji@univ-guelma.dz

[2] مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري- جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، bourazi.widad@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/20 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

إن تحقيق الشمول المالي يرتبط بمدى القدرة على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومناسبة تعزز من فرص وصول جميع فئات وشرائح المجتمع إليها. حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على البنوك الإسلامية كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة (2014-2020) فهي من أهم البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

وقد توصلت الد راسة إلى عدة نتائج لعل أبزرها أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها، خصوصا الشرائح المقصاة طواعية بسبب معتقد ديني أو ثقافي.

الكلمات الدالة: البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، الشمول المالي.

تصنيفات JEL: G21،B26،E51.

Abstract :

Achieving financial inclusion is related to the extent of the ability to develop innovative and appropriate financial products and services that enhance access to all segments and segments of society. Where this study aims to identify Islamic banks as one of the potential channels through which to expand the scope of financial inclusion, through a case study of the Jordan Islamic Bank and the Islamic International Arab Bank for the period (2014-2020), as it is one of the most important Islamic banks operating in Jordan. On the descriptive analytical approach to know the role of Islamic banks in promoting financial inclusion. The study reached several results, perhaps the most prominent of which is that Islamic finance is one of the most important appropriate mechanisms for finding solutions that would make financial services and products available and facilitate access to and use of them, especially the segments who are voluntarily excluded because of a religious or cultural belief.

Keywords: Islamic banks, Islamic finance, financial inclusion.

JEL Classification Codes :G21,B26,E51.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يعد الاشتمال المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في العام 2008 م، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الاشتمال المالي إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك، مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتبادل بيانات المستثمرين والمقترضين عبر الحدود لحماية اقتصاديات الدول.

حيث يمثل الاشتمال المالي المتوافق مع الشريعة التقاء اثنين من القطاعات هما التمويل الصغير والتمويل الإسلامي بشكل رئيسي ، وإيجاد نماذج إسلامية مستدامة يمكن أن تكون المفتاح لتوفير الوصول إلى الخدمات المالية لملايين الفقراء من المسلمين الذين يسعون جاهدين لتجنب المنتجات المالية التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك نجد الاشتمال المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية يلقى اهتماما كبيرا بين المنظمين ومقدمي الخدمات المالية وغيرها من أصحاب المصالح المالية، وعلى الرغم من زيادة أربعة أضعاف مستخدمي هذه الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا القطاع الناشئ لايزال يكافح من أجل العثور على نماذج الأعمال التجارية المستدامة مع مجموعة واسعة من المنتجات التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المالية المختلفة للعملاء المسلمين الملتزمين دينيا في كافة أنحاء العالم.

1. **مشكلة الدراسة:** بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم البنوك الإسلامية الأردنية في تعزيز الشمول المالي؟

2. **فرضيات الدراسة:** على ضوء التساؤل الرئيسي يمكننا طرح الفرضيات الآتية:

- ✓ البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تمارس نشاطها وفق نظام شرعي إسلامي حيث أصبح الشمول المالي والمصرفي يشكل هدفاً استراتيجياً جديدا للبنوك الإسلامية والجهات الرقابية لديها؛
- ✓ تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق الشمول المالي من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية من شأنها أن تلبي احتياجات كافة الأفراد والشركات، أي أنها تقدم حلاً للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة.

3. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ الاهتمام الذي حظيت به صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، حيث تساهم البنوك الإسلامية من خلال الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية وفي التخفيف من الفقر والبطالة الى حد كبير؛
- ✓ ندرة البحوث العلمية والدراسات التطبيقية التي تتناول علاقة المصارف الإسلامية بالشمول المالي والمصرفي، إذ توجد حاجة ماسة لزيادة الوعي بشأن التحديات المتمثلة في تحسين الشمول المالي والدور الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإسلامية في حل هذه القضايا؛

4. **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية في تسريع الشمول المالي والمصرفي، وكذلك إلى إبراز آليات تطوير الشمول المالي والمصرفي من خلال التمويل الإسلامي استناداً إلى قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الشمول المالي، والارتقاء بها لتكون محوراً أساسياً من محاور اهتمامات صانعي السياسات الاقتصادية والمالية والمصرفية.
5. **منهجية الدراسة:** سعيا منّا للإجابة على الإشكالية المطروحة وللتأكد من صحة الفرضيات المصاغة، اعتمدنا على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والمجلات التي تناولت الموضوع، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالموضوع.
6. **هيكل الدراسة:** تم تقسيم العمل إلى ثلاث محاور، المحور الأول تناول ماهية البنوك الإسلامية، أما المحور الثاني يتمحور حول أساسيات الشمول المالي، أما بالنسبة للمحور الثالث فقد خصص إلى واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الأردنية.

المحور الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذا وعطاءً، وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث تمكّنت بأسلوب عملها الجديد والمتميز من أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية، هذه الأخيرة التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا المحرم شرعا.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.

تعتبر البنوك الإسلامية حدثا متميزا وجديدا في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة، وفي العالم بصفة عامة، حيث مرت هذه البنوك بمجموعة من المراحل التي تخّللتها جهود عظيمة تم بفضلها إعطاء عدة تعاريف لها.

1. **تعريف البنوك الإسلامية:** تعددت التعاريف التي وضعت للبنوك الإسلامية ويمكن لنا ذكر التعاريف التالية:

- يعرف البنك الإسلامي بأنه" مؤسسة مالية مصرفية وسيطة تهدف إلى تحقيق الربح وتلتزم في جميع أعمالها وأنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها." (المكاوي، 2011، صفحة 29)
- كما يعرف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مالية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي بهدف توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية". (الجبوري، 2016، صفحة 103)

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية، تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة الربوية المحرمة شرعا، كما تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة الإسلامية. والبنك الإسلامي يتميز عن غيره من البنوك ببعض الخصائص التي يقوم عليها ومنها:

- **يقوم على أساس عقائدي:** فهو يقوم على العقيدة الإسلامية، ويستمد منها كيانه، ومقوماته، ويلتزم بالشمولية في السلوك الإسلامي؛ (الفضيل، 2015، صفحة 15)
- **يقوم على أساس تنموي:** فهو يهدف إلى تعبئة الموارد وتوجيهها لطالبي التمويل بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، لا بين الطرفين فحسب، إنما للنهوض بالمجتمع أساسا؛ (حربي ، 2010، صفحة 92)
- **يقوم على أساس استثماري:** فهو يوجه جهده نحو التنمية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة، ويخرج عن الأسلوب المتبع في البنوك التقليدية والذي يتمثل في تمويل المشروعات بفائدة؛ (العزعزي، 2012، صفحة 19)
- **يقوم على أساس اجتماعي:** إن البنوك الإسلامية بحكم الصفة العقيدية لابد أن تكون بنوكا-اجتماعية تحقق التكافل الاجتماعي ليس فقط من حيث قيامها بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، ولكن أيضا في عدالة توزيع عائد الأموال المستثمرة. (بن مسعودة، 2008، صفحة 18)

2. **قواعد عمل البنوك الإسلامية:** باعتبار أن البنوك الإسلامية تقوم على المبادئ التي أقرتها الشريعة الإسلامية فإنها تعتمد على قاعدتين أساسيتين هما: (لعمش، 2012، صفحة 5)

- **قاعدة الغنم بالغرم:** يقصد بها "أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر) "، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماما كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار ؛
- **قاعدة الخراج بالضمان:** ويقصد بها: "أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد"؛ أي أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تبعة الخسارة إن وقعت.

الفرع الثاني: أدوات التمويل الإسلامي

إن ما يميز البنوك الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية مشاركة المخاطر مع عملائها، واستبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح. واستطاعت هذه البنوك أن تخلق أشكال وأساليب عديدة تعد بدائل التمويل الربوي ولكل صيغة وشكل من هذه الأشكال طبيعته التمويلية الخاصة.

حيث يشير مصطلح التمويل الإسلامي إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية ومبادئها التي تحرم التعامل بالربا والغرر ، حيث يعرف على انه" تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية. (عيد، 2007، صفحة 397)"

ومن أهم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية نجد:

- المضاربة: هي عقد بين طرفين، يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح، على أن يتم توزيع الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه؛

- المشاركة: وهي أن يشترك اثنين أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء، أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح. أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال.
- المرابحة: هي بيع السلعة بثمن شرائها الأول مضافا إليه ما يتفق عليه من زيادة، ويشترط في بيع المرابحة معلومية ثمن الشراء والربح؛
- الاستصناع: عقد تصنيع، يوافق فيه الصانع بأن يقدم للمشتري في وقت محدد وتاريخ متفق عليه السلعة الخاصة المصنوعة؛ (عيشوش، 2009، الصفحات 30–44 بتصرف)
- الإجارة: الحصول على أصل من الأصول للانتفاع به واستخدامه وحيازته لفترة من الزمن؛ (الأجنف، 2018، صفحة 82)
- بيع السلم: بيع شيء يقبض ثمنه حالا وتأجيل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف؛ (عامر، 2018، صفحة 303)
- بيع الأجل: يتم فيه تسليم الشيء المبيع مع إعطاء العميل المشتري أجلا للسداد سواء كأن يتم دفع الثمن دفعة واحدة أو على دفعات. (محمدين ، 2008، صفحة 93)

المحور الثاني: أساسيات الشمول المالي

تحظى قضايا تعزيز الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات المالية الدولية، ومن أهم هذه المؤسسات التي يتردد هذا المصطلح في أدبياتها بكثرة :صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع.

1. **تعريف الشمول المالي:** ينطوي أيضا مفهوم الاشتمال المالي على مجموعة متنوعة من التعريفات الأخرى نذكر منها ما يلي:

- الاشتمال المالي هو"الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة". (mandira, 2010, pp. 4-5)

- ❖ الشمول المالي هو " عملية ضمان الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة في الوقت المناسب، والتي تحتاج اليها كافة فئات المجتمع عامة وكذلك للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الجهات الفاعلة". (Ganti , 2017, p. 56)
- ❖ ويعرف وفقا لمنظمة التعاون والتنمية والاقتصادية"OCDE "بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (دردور و حركات، 2020، صفحة 74)

ونجد في الفقه الإسلامي تعريف آخر للشمول المالي ألا وهو شركة الوجوه أو شركة الذمم والتي هي نوع من أنواع الشركات، والتي تقوم بتوفير الخدمات المصرفية (السيولة) لمن ليس له مال، ولكن له سمعة طيبة في السوق فيعتمد على سمعته للخروج من الفقر. (قفيشة، 2020، صفحة 16)

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن الشمول المالي هو عبارة عن وصول الشركات والأفراد الى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسؤول ومستدام.

2. **أهمية الشمول المالي:** أصبح لإدماج الشمول المالي أولوية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم للأسباب التالية: (ضيف، 2020، صفحة 476)

- ✓ تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني للسبعة (7) من أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ التزمت مجموعة العشرين (G20) بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين (G20) للدمج المالي الرقمي؛
- ✓ تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك؛
- ✓ ثبت وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، من الصعب تصور متانة الاستقرار بينما جزء كبير من السكان والشركات مستبعدا ماليا من النظام الاقتصادي؛
- ✓ يعزز الشمول المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، والدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية؛
- ✓ يكون الدمج اجتماعيا بزيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض، مع الاهتمام خاصة بالنسبة للمرأة وإمكانية الوصول للأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية، مما يجعلها متاحة للمجموعات المهمشة في المصلحة العامة لخلق الوظائف، مما يساهم في النمو وبالتالي للحد من الفقر، وتحسين توزيع الدخل، والارتفاع في مستوى المعيشة.

3. **أبعاد الشمول المالي:** لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية: (فلاق ، معمر، و حفيفي، 2019، صفحة 4)

- الوصول للخدمات المالية :يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.
- استخدام الخدمات المالية :يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطا ع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- جودة الخدمات المالية :جودة الخدمات المالية يعتبر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة أراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر الخدمة المالية تحديا يتطلب الخدمة من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

الفرع الثاني: مقومات الشمول المالي

لمعرفة مقومات الشمول المالي نستعرض العناصر التالية:

1. **مبادئ الشمول المالي:** وضعت مجموعة العشرين(G20) تسعة (9) مبادئ داعمة للشمول المالي تهدف من خلالها إلى تعزيز فرص وصول نحو ملياري نسمة للخدمات المالية المصرفية بالإضافة الى الحرص على توفير بيئة تنظيمية ملائمة تعزز الهدف الأول من جهة وتنمي قاعدة الشمول المالي القائمة على الإبداع والابتكار، وتتمثل هذه المبادئ في: (سفاري و بن داية ، 2021، الصفحات 72–74)

- **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر؛
- **التنوع:** تطبيق السياسات المشجعة على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإبداع، الائتمان، الدفع والتحويلات والتأمين في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات؛
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفوذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية؛
- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين؛
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع؛
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية مع العمل على تشجيع الشركة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية؛

- **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى؛
- **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها؛
- **الإطار:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل للمعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

2. **ركائز الشمول المالي:** إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفر مجموعة من الركائز نوجزها فيما يلي: (سعدان و محاجبية، 2018، الصفحات 748–750)

- **دعم البنية التحتية المالية:** بتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، تطوير نظم الدفع والتسوية، الاستفادة من التطورات التكنولوجية، وتوفير قواعد بيانات شاملة؛
- **حماية المستهلك:** وذلك للحد من المخاطر الناجمة عن التعامل مع البنوك من خلال: استيفاء العدل والمساواة في التعامل مع العملاء، زيادة الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المقدمة، رفع مستوى الوعي والثقافة المالية للعملاء الحاليين والمحتملين، التحلي بالسلوك المهني تجاه العملاء، وضع أنظمة رقابية فعالة تضمن سرية معلومات العملاء وخصوصيتها فضلا على تقليل جرائم الاختلاس والاحتيال المالي مع إيلاء عناية خاصة بالشكاوى المقدمة ضمانا لحقوق العميل؛
- **تطوير الخدمات والمنتجات المالية:** تلبية احتياجات كافة العملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات مع تعزيز المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات لتوسيع الخيارات المتاحة أمام العملاء؛
- **الاهتمام بالتثقيف المالي:** من خلال وضع استراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج لذلك كالفقراء والمهمشين والمحرومين وغيرهم.

الفرع الثالث: شروط تحقيق الشمول المالي.

يعد الشرط الأساسي والضروري لتحقيق الشمول المالي هو مجابهة كل القيود التي تمنع الأفراد من المشاركة الكاملة في القطاع المالي، وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 هنالك مجموعة من الشروط لتحقيق الشمول المالي العربي عامة والجزائري خاصة يمكن إيجازها فيما يلي: (دردور و حركات ، 2020، الصفحات 78–79)

- الحاجة إلى المزيد من تطوير البنية التحتية المالية: ويشمل ذلك أنظمة دفع كفؤة وشبكة من فروع المؤسسات المالية المنتشرة وشبكة من الصرافات الآلية ووحدات الدفع إضافة إلى بنية رقمية تساعد على نفاذ الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال؛

- انخفاض مستويات المنافسة المالية :يتسم النظام المصرفي الجزائري بارتفاع مستويات التركز المصرفي حيث تستولي أعداد قليلة من المؤسسات المصرفية على السوق المصرفي من حيث الودائع والقروض، إذ تساهم زيادة مستويات المنافسة المالية في زيادة الشمول المالي؛
- ضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية :من أهمها الأسواق المالية وشركات التأمين ومكاتب البريد؛
- ضرورة تطوير الأطر التشريعية والرقابية :تتمثل في الأطر القانونية والتشريعية التي تساعد المؤسسات المالية وتشجعها على تقديم المزيد من الخدمات المالية وتقديم خدمات متطورة تراعي احتياجات العملاء وتدعم النمو الاقتصادي وتحافظ على الاستقرار المالي .وهذا ما تجلى في إصلاحات "بازل3 " وتبني عدد من الإصلاحات الرقابية لدعم السيولة وتقوية السلامة المصرفية والاستقرار المالي؛
- ضرورة تطوير بيئات الأعمال؛
- ضرورة زيادة مستويات التثقيف المالي.

الفرع الرابع: تحديات الشمول المالي

يترتب على الاستبعاد المالي العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى استمرار مشكلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقي بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تنتج حالة الاستبعاد المالي لوجود عدة عوامل تعيق عملية الشمول المالي و التي نذكر منها:

- ✓ عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي؛
- ✓ عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية؛
- ✓ هناك عوامل خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص بعض الزبائن المستبعدين عن الزبائن العاديين من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية. (خليل ، 2015، صفحة 07)

وتظهر أهمية البنوك الإسلامية في توفيرها للخدمات المالية الإسلامية للشريحة التي قد تقصي نفسها عمدا من الاستفادة من الخدمات المالية التقليدية لأسباب دينية، حيث يحقق التمويل الإسلامي قيمة مضافة إلى قضية الشمول المالي من عدة طرق من أهمها:

- **الإدماج من خلال تقاسم المخاطر:** إن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذو فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل.

- **الإدماج من خلال أدوات إعادة التوزيع في الإسلام** :من خلال الأدوات التي تسهل إعادة توزيع الثروة يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل للقضاء على الفقر ودعم نمو أكثر اعتدالا، وتتمتع الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروات بكونها ذات جذور تاريخية قوية حيث طبقت على مر التاريخ في الكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة.
- **إدماج الشرائح المقصية لأسباب دينية أو ثقافية:** تقليديا يتم قياس الشمول المالي للاقتصاد من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، وحجم الودائع والقروض التي تقدمها الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك قد لا يتساوى توفر الخدمات المالية مع الشمول المالي لأن الناس قد يستبعدون أنفسهم طواعية من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية على الرغم من توفر هذه الخدمات، كما لديهم الإمكانية لتحمل تكاليفها.

المحور الثالث: الشمول المالي في البنوك الإسلامية

إن تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وعليه فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات، حيث تسعى الأردن إلى توسيع قطاعات الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، لا سيما أن قطاع التمويل الإسلامي أظهر صلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة.

الفرع الأول: التعريف بالبنكين محل الدراسة

يعد كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي من بين أهم البنوك الإسلامية العاملة في الاردن، واللذان يعتمدان في نشاطهما على مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يسعيان إلى تحقيق العديد من الأهداف.

1. **البنك الإسلامي الأردني.**

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وباشر عمله في 1979/9/22 برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليونين دينار من رأسماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار. كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في الأول من شهر جويلية لعام 2010. ويقدم البنك خدمات مصرفية واستثمارية وتمويلية واستطاع البنك أن ينمو نموا متصلا وسريعا، وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية، إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية واجتماعية متنوعة للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجا متميزا في

الاقتصاد الإسلامي، وتتبنى رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال. (https://www.jordanislamicbank.com, s.d.)

من بين الأهداف التي يطمح البنك لتحقيقها ما يلي: (https://www.jordanislamicbank.com, s.d.)

- ✓ الاستمرار في طرح منتجات تمويلية جديدة تلبي رغبات واحتياجات السوق المصرفي، بعد أخذ الموافقة الشرعية عليها، والاستمرار في مواكبة وتلبية متطلبات السوق من الخدمات؛
- ✓ الاستمرار في التوسع في تمويل الأفراد سواء بالمرابحة أو بالإجارة المنتهية بالتمليك؛
- ✓ الاستمرار في التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الاستمرار في تنفيذ خطة التحول الرقمي وإدخال خدمات مصرفية إلكترونية جديدة؛
- ✓ الاستمرار في تطوير كفاءات ومهارات الموظفين؛
- ✓ خطة الفرع؛
- ✓ الاستمرار بالالتزام بالحوكمة، وتحسين نوعية الموجودات، وإدارة المخاطر، ومراقبة الامتثال؛
- ✓ الاستمرار في تأدية الدور الاجتماعي بمختلف المجالات.

2. **البنك العربي الإسلامي الدولي.**

بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في عام 1998، تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محليا وفي الأسواق العربية والإسلامية، واليوم يعد البنك العربي الإسلامي الدولي واحدا من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن.

يسعى البنك العربي الإسلامي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ الإسهام في حركة التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية من خلال تقديم التمويل اللازم لها؛
- ✓ العمل على تنمية وخدمة المجتمع المحلي؛
- ✓ الدخول في شراكات فاعلة مع القطاعات الإنتاجية المختلفة؛
- ✓ تحقيق أنشطة فاعلة في المجالات الخيرية والعلمية والثقافية والمهنية. (https://iiabank.com.jo/, s.d.)

الفرع الثاني: تحليل أبرز نتائج البنكين خلال الفترة (2014–2020)

يمكننا تحليل ومقارنة نتائج البنكين خلال فترة الدراسة من خلال تتبع تطور أهم المؤشرات وهي :إجمالي الموجودات، إجمالي حقوق الملكية، إجمالي الودائع، إجمالي التمويل والاستثمار، الربح الصافي.

1. **إجمالي الموجودات وحقوق الملكية:** تمثل الموجودات جميع استخدامات البنك لموارده المالية سواء أمواله الخاصة أو أموال المودعين والأموال المقترضة، أما حقوق الملكية فتتمثل في أموال البنك الخاصة، ويمكن عرض تطورها للبنكين محل الدراسة خلال الفترة (2014–2020) من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: تطور إجمالي الموجودات وحقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة للفترة (2014-2020)

الوحدة: دينار أردني

السنوات	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي	
	إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية
2014	3554739368	282212524	1568855695	120486200
2015	3798991435	311154659	1808583910	139867900
2016	4099519696	342719762	1969817711	155799065
2017	4211618730	374958618	2052079165	174583059
2018	4160642210	393393779	2159047552	193891120
2019	4449172148	421604008	2300388811	214197879
2020	4844498859	474354279	2543190782	244645912

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن موجودات البنكين تنمو تدريجيا خلال الفترة المدروسة بنسب تغير مختلفة، حيث أن البنك الإسلامي الأردني تمكن من رفع قيمة موجوداته من 3554 مليون دينار سنة 2014 إلى 4844 مليون دينار في سنة 2020، حيث نلاحظ أن هناك تراجع في سنة 2018 وذلك لانخفاض رصيده لدى البنوك المركزية بما يقدر بـ 262 مليون دينار. أما بالنسبة لسنة 2019 فقد ارتفعت موجودات البنك بنسبة تغير تصل إلى 6.93% وهذا يعود إلى قيام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "عقود الإيجار" اعتبارا من 1 جانفي 2019 حيث تم احتساب حق استخدام الموجودات على جميع عقود الإيجار من تاريخ تطبيق المعيار. أما بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي فقد شهدت موجوداته ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة حيث كانت في سنة 2014 1568مليون دينار وارتفعت الى 2543 سنة 2020. وهذا ما يفسر قدرة البنكين محل الدراسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامهما بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى، الأمر الذي ينعكس إيجابا على القيمة السوقية للبنكين. أما بخصوص حقوق الملكية للبنك الإسلامي الأردني قدرت ب 2822 مليون دينار في سنة 2014 بينما بلغت 4743 مليون دينار خلال عام 2020 وكذلك بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي فقد قدرت إجمالي حقوق ملكيته ب 1204 مليون دينار ووصلت في سنة 2020 إلى 2446 مليون دينار وهذا ما يبين لنا سعي كلا البنكين إلى تعزيز سلامة مراكزهما المالية من خلال زيادة الأموال الخاصة.

2. **إجمالي التمويل والاستثمار والربح الصافي:** تتعدد أنواع الاستثمارات التي يقوم البنكين بتمويلها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعد الأرباح بعد الضريبة من أهم النتائج بالنسبة للمساهمين في البنك ذلك أنها تحدد نسبة توزيعات الأرباح، ويمكن عرض تطورها طيلة فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: تطور إجمالي التمويل والاستثمار والربح الصافي للبنكين محل الدراسة للفترة (2014-2020)

الوحدة: دينار أردني

السنوات	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي	
	إجمالي التمويل والاستثمار	الربح الصافي	إجمالي التمويل والاستثمار	الربح الصافي
2014	2321643922	45129375	981212050	12264495
2015	2710741807	48720456	1121521924	16637664
2016	2718404820	54019075	1333990768	23012915
2017	2772033352	54139053	1496078896	28797704
2018	2807982322	49807927	1636853108	31890902
2019	3049552730	54349292	1650371540	34384101
2020	3522492808	52121669	1790193242	30439997

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي التمويل والاستثمار في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة لكلا البنكين ولكن ما يلاحظ أن تمويلات واستثمارات البنك الإسلامي الأردني هي ضعف تمويلات واستثمارات البنك العربي الإسلامي الدولي، حيث قدرت في سنة 2020 ب 3522 مليون دينار في البنك الإسلامي الأردني، أما بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي فقد بلغت 1790 مليون دينار خلال سنة 2020، حيث أن في كلا البنكين ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى تأخذ الحصة الأكبر، وهذا ما يفسر قدرة البنك على التوسع في الاستثمارات وكسب ثقة المزيد من المستثمرين، فزيادة حجم الاستثمارات يعكس الدور المتنامي للمصرفين محل الدراسة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.أما بخصوص الربح الصافي ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كلا البنكين حققا أرباح صافية وهي في نمو مستمر طيلة فترة الدراسة، ويفسر هذا بقدرة البنكين على إدارة أموالهم وأموال المستثمرين وبما يحقق العائد لكليهما مع ضمان السيولة وسلامة المركز المالي.

الفرع الثالث: دور البنوك الإسلامية الأردنية في تعزيز الشمول المالي

يعتبر البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي من البنوك الإسلامية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية من خلال قدرتهما على ابتكار وطرح الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة ذات الأثر الاقتصادي المباشر، حيث أن البنكين قد أوليا مفهوم الاشتمال المالي اهتماماً خاصاً، متبنيين رؤية البنك المركزي الأردني لزيادة حصول شرائح كبيرة من المجتمع على الخدمات المالية والمصرفية والتي لها أثر كبير في تحسين الاقتصاد وبيئة الأعمال. كما تميز البنكين بتقديم رؤية مختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل عصب الاقتصاد المحلي.

1. حسابات الايداع المصرفية وغير المصرفية.

تتكون الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية بشكل اساسي من أرصدة سلطة النقد وأرصدة البنوك والمؤسسات المصرفية، أما الودائع غير المصرفية وهي ودائع الجمهور حيث تعد المصدر الاساسي والأهم في مصادر الأموال الخارجية للمصارف الاسلامية بشكل عام، حيث تنقسم إلى حسابات العملاء الجارية وحسابات الاستثمار المطلقة

والتي تتضمن حسابات التوفير وخاضعة لإشعار وكذلك ودائع لأجل، بالإضافة الى حسابات الاستثمار بالوكالة والمقيدة، والجدول الموالي يوضح تطور إجمالي الودائع للبنكين محل الدراسة.

الجدول 3: تطور إجمالي الودائع للبنكين محل الدراسة خلال الفترة (2014–2020)

الوحدة: دينار أردني

السنوات	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي	
	ودائع مصرفية	ودائع غير مصرفية	ودائع مصرفية	ودائع غير مصرفية
2014	4123679	3171947162	82269	1502445158
2015	3175947	3370715591	338171	1715349247
2016	8816042	3624150557	112742	1843980043
2017	5012040	3740207585	257629	1931680902
2018	8241356	3683768037	1808186	2090751729
2019	4670837	3934421316	2103089	2307729331
2020	66792542	4241358033	261315	2430559940

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي الأردني أكبر منها لدى البنك العربي الإسلامي الدولي، حيث سجلت إجمالي ودائع البنك الإسلامي نموا كبيرا من قيمة 3176 مليون دينار في سنة 2014 إلى 4308 مليون دينار أردني في سنة 2020 بالرغم من الانخفاض المسجل في سنة 2018، والذي يرجع إلى انخفاض الحسابات الجارية بقيمة 51 مليون مقارنة بسنة 2017، حيث قدرت عدد الحسابات العاملة ب 776 ألف حساب عامل في سنة 2014 بينما وصلت في عام 2020 إلى 1080 ألف حساب عامل. أما بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي فقد سجلت ارتفاعا من سنة 2014 من قيمة 1509 مليون دينار إلى 2521 مليون دينار في سنة 2020. حيث أن حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الودائع بينما تأخذ حسابات الاستثمار المطلقة الحصة الأكبر منها في كلا البنكين طيلة فترة الدراسة، وعلى العموم فإن كل من المصرفين محل الدراسة يقومان بعملية جذب الودائع وتنميتها نتيجة الثقة التي اكتسبها من المودعين، وخاصة أن الودائع تعد من أهم مصادر تمويل البنكين، فنجدهما يركزان اهتمامهما على حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الجارية للعملاء.

3. انتشار الفروع المصرفية وخدمات الصراف الآلي.

حرص البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي على التواجد في مختلف التجمعات السكانية والاقتصادية، وذلك لتمكينهم من الحصول على خدماته بيسر وسهولة، فقد راعت عملية التفرع للبنكين في أولوياتها عدد السكان وحجم النشاط الاقتصادي، كما أخذت بعين الاعتبار العائد الاجتماعي بجانب حسابات الربح والخسارة.

الجدول 4: تطور شبكة تفرع وعدد أجهزة الصرف الآلية العاملة للبنكين محل الدراسة للفترة (2014-2020)

السنوات	البنك الاسلامي الأردني					البنك العربي الإسلامي الدولي		
	عدد الفروع	عدد المكاتب	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد حركات السحب والايداع النقدي	مجموع المبالغ النقدية المسحوبة والمودعة	عدد الفروع	عدد المكاتب	عدد أجهزة الصراف الآلي
2014	70	16	147	–	–	–	–	–
2015	73	20	169	–	–	41	12	57
2016	74	23	190	–	–	41	–	61
2017	74	26	206	11400000	1840000000	42	–	72
2018	76	29	232	12500000	1970000000	45	–	82
2019	80	28	256	14600000	2200000000	45	–	101
2020	83	25	266	14500000	2400000000	45	–	110

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل تطور شبكة تفرع البنكين وعدد أجهزة الصرف الآلية، نلاحظ أن البنك الإسلامي الأردني يعمل جاهدا على زيادة كل من عدد فروعه ومكاتبه وعدد أجهزة الصرف الآلية، وذلك من أجل أن يسهل للمجتمع الحصول على خدماته. فقد تم افتتاح أول فرع في 1979/9/22 وهو فرع عمان، وبعد ذلك توالت عملية افتتاح الفروع والمكاتب بوتيرة سريعة نسبيا إلى أن أصبحت شبكة تفرع البنك في نهاية عام 2020 تتكون من 83 فرعا و25 مكتبا مصرفيا.

كما بدأ البنك بإدخال خدمة الصراف الآلية في عام 1995 وذلك بتركيب 3 أجهزة، ثم توالت عملية تركيب وتشغيل هذه الأجهزة لتصل في نهاية عام 2020 إلى 266 جهاز تنتشر في فروع البنك ومراكز التسوق والمستشفيات ومجمع النقابات المهنية. وقد بلغ عدد حركات السحب النقدي من خلال الصرافات الآلية خلال عام 2020 (14.5) مليون حركة، ومجموع المبالغ النقدية المسحوبة (2.4) مليار دينار.

وكذلك هو الحال بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي حيث يسعى البنك إلى تسهيل وصول العملاء الحاليين والمستقبليين لخدمات ومنتجات البنك وتوفر الجو المريح والخصوصية لكافة المتعاملين بهدف شمول شريحة أوسع من سكان المنطقة بخدمات البنك وتقديم الخدمة طوال أيام الأسبوع ولساعات عمل أطول وهذا من خلال

شبكة فروعه التي وصلت الى 45 فرعا و110 صرافا آليا خلال سنة 2020 وقد استمرت قنوات البنك الإلكترونية ومركز الخدمة الهاتفية وصفحات التواصل الاجتماعي الرسمية بتقديم الخدمة بشكل كامل خلال فترات الحظر الصحي بسبب تفشي وباء كوفيد 19، الأمر الذي أكد قدرة البنك على استدامة أعماله وتقديم خدماته في كافة الأحوال والظروف.

4. **التسهيلات الائتمانية المقدمة:** يقوم كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي بتقديم تسهيلات ائتمانية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

فالجدول الموالي يوضح قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف البنكين للأفراد خلال فترة الدراسة.

الجدول 5: تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد من قبل البنكين محل الدراسة للفترة (2014–2020)

السنوات	البنك الاسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي	
	التسهيلات الائتمانية (د.أ)	نسبة التغير (%)	التسهيلات الائتمانية (د.أ)	نسبة التغير (%)
2014	955669826	–	192863361	–
2015	1073178009	12.30	240105475	24.50
2016	1477472789	37.67	313020151	30.37
2017	1237493538	−16.24	383741652	22.59
2018	1226865916	−0.86	427603230	11.43
2019	1182939132	−3.58	417000116	−2.48
2020	1375079262	16.24	468445858	12.34

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد من قبل البنكين محل الدراسة متذبذبة حيث قدرت في سنة 2020 ب 1375 مليون دينار في البنك الإسلامي الأردني، أما في البنك العربي الإسلامي الدولي فبلغت في سنة 2020 468مليون دينار، وبالتالي فإن قيمة التمويلات الممنوحة للأفراد من قبل البنك الإسلامي الأردني هي ضعف التمويلات التي يمنحها البنك العربي الإسلامي الدولي، حيث يقدم البنك الإسلامي الأردني تشكيلة متنوعة من خدمات مصرفية وأساليب تمويلية مختلفة حيث نجد: المرابحة للآمر بالشراء والبيع الاجل، إجارة موصوفة بالذمة، ذمم إجارة منتهية بالتمليك، بالإضافة إلى ذمم عملاء، مشاركة متناقصة، القرض الحسن، الاستصناع والتمويلات العقارية . أما بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي فيعتمد في تمويله للأفراد على: المرابحة للآمر بالشراء وذمم إجارة منتهية بالتمليك بالإضافة الى التمويلات العقارية، حيث نجد أن كلا البنكين توسع في التعامل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء حيث أن نسبتها من إجمالي

التسهيلات الممنوحة للأفراد قدرت ب 52.30%، 65.45% على التوالي خلال سنة 2020، ويفسر ذلك أن المنتجات الراغب في تمويلها من قبل الأفراد عادة ما تكون على شكل منتجات صغيرة القيمة مقارنة بمنتجات الراغب في تمويلها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما عن الصيغة التمويلية التي تأتي في المرتبة الثانية في كلا البنكين فهي التمويلات العقارية والتي هي موجهة دوما إلى قطاع الأفراد بشكل أكبر ويفسر ذلك حاجة الأفراد إلى جهة تمويلية لاقتناء عقار مثل سكنات، شقق، أراضي.. الخ، والذي يعتبر هذا التمويل الفرصة السانحة للبنكين برهنه كضمان التمويل.

أما بالنسبة للتمويلات التي يمنحها البنكين محل الدراسة خلال فترة الدراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 6: تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنكين محل الدراسة للفترة (2014-2020)

السنوات	البنك الاسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي	
	التسهيلات الائتمانية(د.أ)	نسبة التغير (%)	التسهيلات الائتمانية(د.أ)	نسبة التغير (%)
2014	146436536	–	40341478	–
2015	156664450	6.98	49775566	24.50
2016	152048107	-2.95	68335736	30.37
2017	167137532	9.92	51497022	22.59
2018	175790381	5.18	57733567	11.43
2019	163143897	-7.19	64018191	-2.48
2020	162078161	-0.65	104505295	12.34

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم كلا البنكين محل الدراسة بتوجيه تسهيلات لهذه المؤسسات عن طريق أساليب وصيغ تمويلية إسلامية متنوعة ومتخصصة، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة متذبذبة في كلا البنكين تتراوح بين الزيادة والنقصان حيث قدرت قيمتها في سنة 2020 ب 162 مليون دينار في البنك الإسلامي الأردني بينما قدرت قيمة التمويلات الممنوحة من قبل البنك العربي الإسلامي الدولي ب 104 مليون دينار، حيث تنوعت صيغ التمويل المستخدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلا البنكين فنجد: المرابحة للآمر بالشراء والبيع الآجل، إجارة موصوفة بالذمة، ذمم إجارة منتهية بالتمليك والإستصناع والتمويلات العقارية، ولقد شرع البنك الإسلامي الأردني في تطبيق صيغة الاستصناع في سنة 2019، حيث قدرت نسبة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في سنة 2020 ب 98.50% في البنك الإسلامي الأردني، أما نسبتها في البنك العربي الإسلامي الدولي

فقدرت ب % 99 خلال سنة 2020 وكذلك طيلة فترة الدراسة، وبالتالي فإن صيغة التمويل بالمرابحة الآمرة بالشراء هي الأكثر تعاملا من قبل البنكين محل الدراسة وكذلك طيلة فترة الدراسة، ويفسر ذلك بتجنبهم للمخاطر الناتجة عن التعامل بباقي الصيغ التمويلية الأخرى، خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل عدة في بداية وأثناء نشاطها تعرضها مخاطر أكبر، الأمر الذي يجعل البنكين يتجنبان الإفراط في التعامل بالصيغ التي ترتبط بمخاطر أكبر. وبالتالي فإنه توجد توجهات مستقبلية لدى كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أبرزها توسيع الانشطة التسويقية والترويجية للمنتجات التمويلية الخاصة بالمشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الفئة المستهدفة وتشجيعهم على التوجه للتمويل عن طريقها منها (ابدأ، واصل، جدد، تمكني) لتقديم الخدمة المصرفية الملائمة وكل حسب حاجته .واستمرار استحداث وتطوير المنتجات المصرفية التمويلية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتدريب العاملين والعملاء عليها.

هذا وأطلق البنك العربي الإسلامي الدولي برنامج" إدامة" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمن البرنامج الوطني لضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا والذي أطلقه البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض خلال فترة الحظر الشامل في المملكة، والذي يقدم تمويلا ميسرا لإدامة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة دفع رواتب وأجور العاملين فيها. كما حصل البنك العربي الإسلامي الدولي على جائزتي التميز في الشمول المالي وريادة الأعمال، باعتباره أحد البنوك الإسلامية الرائدة في القطاع المصرفي الأردني، ولتركيزه على تقديم المنتجات والخدمات المصرفية. والجدول الموالي يوضح تطور التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الممنوحة من طرف البنكين حلال فترة الدراسة.

الجدول 7: تطور التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الممنوحة من قبل البنكين محل الدراسة للفترة (2014–2020)

الوحدة: دينار أردني

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البنك الإسلامي الأردني	140159404	167916530	157579482	155906935	142500007	155906935	154944909
البنك العربي الإسلامي الدولي	74302772	82444381	88755761	88175876	84799735	83419567	72133153

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

يقدم كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي لمتعامليه من أفراد ومؤسسات صغيرة ومتوسطة مجموعة من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، بصفته وكيلا عنهم، التي تسهل لهم تداول

الأموال وتشغيلها بما يوفر الوقت والجهد لهم، ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك الإسلامي الأردني اكبر بكثير من تلك التي يقدمها البنك العربي الإسلامي الدولي وهي متذبذبة طيلة فترة الدراسة، فكلا البنكين يقدمان نفس التسهيلات المتمثلة في: الاعتمادات المستندية والقبولات، الكفالات (جعالة)، حيث أن أعلى قيمة سجلت في سنة 2015 وقدرت ب167 مليون دينار في البنك الإسلامي الأردني وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الكفالات، حيث أن نسبتها من إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة قدرت بـ 68.30% خلال سنة 2015 بينما في سنة 2020 قدرت بـ 81.34%،وهذا يعني أن البنك الإسلامي الأردني يوليها أهمية كبيرة لأنها تعتبر من أكثر العمليات الائتمانية التي تسهل تعاملات عملائه وتوفر لهم الراحة والوقت، وكذلك هو الحال بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي فان قيمة الكفالات تمثل النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة التي يقدمها البنك حيث قدرت نسبتها ب 54.33% في سنة 2020.

فالبنك الإسلامي الأردني يقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية المختلفة للأفراد منها: خدمة إسلامي موبايل فمن خلال خدمة الحساب الالكتروني يمكن فتح حساب بنكي في دقائق وفي أي وقت وفي أي مكان ودون الحاجة لدخول أي فرع من فروع البنك، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المصرفية على تطبيق الموبايل المصرفي التي تمنح الأفراد المزيد من المرونة وإنجاز العديد من معاملاتهم البنكية في الأردن، كذلك تمكن خدمة إسلامي موبايل متعاملي البنك من متابعة حساباتهم المصرفية وإجراء بعض الحركات المالية بكل سهولة وأمان وتوفير للوقت والجهد (https://www.jordanislamicbank.com, s.d.). أما بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي فهو يقدم مجموعة متميزة من البطاقات الائتمانية وبطاقات القيد المباشر حيث قام البنك بطرح بطاقة ائتمانية مقسطة متوافقة مع الشريعة بدون أية عمولات أو أرباح على المبلغ المقسط، كما يطلق البنك خدمة البنك الناطق لتمكين متعامليه من التواصل مع حساباتهم البنكية وإنجاز معاملاتهم المصرفية في مكان تواجدهم وفي أي وقت (https://iiabank.com.jo/, s.d.).

خاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة إبراز دور البنوك الإسلامية الأردنية في تعزيز الشمول المالي، حيث بينت الدور الحيوي والهام لها من خلال المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها والتي تساهم في تعزيز فرص الحصول على الخدمات المختلفة لكافة شرائح المجتمع، فقد حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل .في ضوء ما سبق ولتعزيز دور البنوك الإسلامية لتحقيق الشمول المالي، لا بد من الاهتمام بتطوير المؤسسات المالية الإسلامية بما يعزز من الاستقرار المالي، من خلال اجتذاب فئات كبيرة من المجتمع للتعامل مع القطاع المالي الرسمي. وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- ✓ يتطلب الشمول المالي قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال في الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية بأسعار معقولة وبطريقة مسؤولة، وبالتالي على البنوك الإسلامية أن توفر منتجات مالية مناسبة لكل فرد أو

مؤسسة في المجتمع، وعلى ذلك فإن ما يواجه قطاع الخدمات المالية الإسلامية يتمثل في طرح أدوات ومنتجات مصرفية وتمويلية متنوعة؛

- ✓ إن الاشتمال المالي هو الأساس الذي يعتمده البنكين لبناء استراتيجياتهما نحو الأفراد والمؤسسات من خلال تقديم خدمات مالية ومصرفية مستدامة متوافقة مع أحكام الشريعة بشروط ميسرة وتكاليف معقولة، الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ في زيادة الحصة السوقية للبنكين والذي انعكس بشكل إيجابي على النتائج المالية والتشغيلية أيضا؛
- ✓ تمكن كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي البنك العربي الإسلامي الدولي من إثبات دورهما الريادي في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مجموعة من صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تقدم من قبل كوادر بمؤهلات وخبرات عالية قادرة على تفهم احتياجات عملائهم، ومن خلال مراكز أعمال منتشرة في كافة أنحاء المملكة لتسهل الوصول إلى التمويل.
- ✓ ندرة البحوث العلمية والدراسات التطبيقية التي تتناول علاقة المصارف الإسلامية بالشمول المالي والمصرفي، إذ توجد حاجة ماسة لزيادة الوعي بشأن التحديات المتمثلة في تحسين الشمول المالي والدور الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإسلامية في حل هذه القضايا.

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ✓ تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية بكافة أشكالها، لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه بما يعزز من الشمول المالي والاستقرار المالي؛
- ✓ حاجة المصارف الإسلامية إلى تحسين الشمول المالي والمصرفي الإسلامي عن طريق تطوير البنى التحتية الإلكترونية، إذ يسهم تقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الوكلاء في خفض تكلفتها ووصولها إلى فئات أوسع في المجتمع؛
- ✓ زيادة انتشار الشمول المالي من خلال الابتكار وتنويع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وملاءمتها لجميع فئات المجتمع؛
- ✓ تعزيز دور الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروة في الشمول المالي (الزكاة، والصدقات والوقف والقرض الحسن)، من خلال حصر استقبال وتوزيع أموال هذه الأدوات في النظام المالي الرسمي من خلال حسابات مصرفية، وبما يزيد من عدد المشمولين ماليا وبالذات من ذوي الدخل المحدود والاقل وصولا للتمويل.

قائمة المراجع.

1-الأجنف، أيمن محمد الفيتوري، (2018)، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن.

2-العزعزي، شهاب أحمد سعيد ، (2012)، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن.

3-بن مسعودة، ميلودة، (2008)، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر.

4-حربي، محمد عريقات ،(2010)، إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث، دار وائل للنشر،الأردن.

5-خليل، أحمد فؤاد، (2015)، آليات الشمول المالي: نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد 23، العدد 03، ص ص 7-10.

6-دردور أسماء، حركات سعيدة، (2020)، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة -2017 (1980باستعمال نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، الجزائر، المجلد 10، العدد 04، ص ص 71-90.

7-سعدان آسيا، محاجبية نصيرة، (2018)، واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة:الجزائر، تونس والمغرب-، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 10المجلد 10، العدد 03، ص ص 100-111.

8- سفاري أسماء، بن داية آسيا، (2021)، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، ص ص66-95.

9-ضيف، فضيل البشير، (2020)، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، ص ص 471-485.

10-عامر، محمد سعد ، (2018)، الأصول الشرعية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة،مصر.

11-عبد الفضيل ،عادل، (2015)، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة، دار التعليم الجامعي، مصر.

12- عيشوش، عبدو ، (2009)، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر.

13-فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة، (2019)، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، المجلد 07، العدد 04، ص ص 01-14.

14-قفيشة، سيف الإسلام خميس عبد الخالق، (2020)،واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرِ في إدارة الأعمال ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.

15-لعمش، أمال، (2012)،دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر .

16- محمدين ،جلال وفاء البدري ، (2008)،البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة، مصر.

17- Ganti subrahmanyam , (2017), financial inclusion fosters growth:simple multiplier an growth model analysis, universal journal of accouunting and finance, Horizon Research Publishing corporation, volume 05, number 03, pp 55-59.

18- mandira, Sarma, (2010), Index of Financial Inclusion, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India.

19- https://www.jordanislamicbank.com consulté le: (30/08/2021)

20- https://iiabank.com.jo consulté le: (30/08/2021)